(SUJHUS) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (ISSN: 2959-5436)
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية الذي اقامته جامعة سومر للفترة من 24-25 نيسان 2024 /القسم الثاني/ محور علوم القرآن ومحور اللغة العربية ومحوراللغة الفارسية,
الصفحات 337–353

فلسفة العلاقة بين النحو والتداوليّة عند الباحثين المحدثين، مقاربة بينيّة

م.د. هاني كنهر عبد زيد[1]*

[1] *وزارة التربية، المديرية العامة لتربية واسط، واسط، العراق*

الملخص

ينشغل هذا البحث بإشكاليّات العلاقة بين النحو والتداوليّات الحديثة؛ إذ يضع الاشتغال بالتراث النحويّ موضع السؤال، بالاستناد إلى فلسفة واعية بكلّ الإشكاليّات والصعوبات التي تتطلّبها عمليّة التوفيق بين العلمين، وهو لا يعمل على إعادة إنتاج القديم بقدر ما يخضعه لمنظومة الأسئلة التي طرحها المنهج الحديث، بمعنى أنّه يحاول أن يتعدّى الفهم التراثيّ للنحو العربيّ إلى فهم حداثيّ أبصر منه؛ فيستكشف فلسفة العلاقة بين ثنائيّة (النحويّة والتداوليّة) عند الباحثين المحدثين، وهو إذ يعرض آراء الباحثين يبحث عن تقديراتهم لهذه العلاقة، وسعيهم في معرفة حدودها، والكشف عن آفاقها، وتأرجحها بين التباين والتكامل، ممّا يهدي إلى الارتفاع بطرائق التعامل مع النحو العربيّ إلى ما يمكن أن نسمّيه بالحداثة.

الكلمات المفتاحية: النحو، التداوليّة، الدلالة، السياق، الضمنيّ.

The philosophy of the relationship between grammar and pragmatics at modern researchers Interdisciplinarity

Lecturer Dr. Hani Kenher Abed Zaid[1*]

[1] *Ministry of Education, General Directorate of Education in Wasit, Wasit, Iraq*

Abstract:

This research is concerned with the problems of the relationship between grammar and modern pragmatics. The work on the grammatical heritage puts into question, based on a philosophy that is aware of all the problems and difficulties required by the process of reconciling the two sciences, and it does not work to reproduce the old as much as it subjects it to the system of questions raised by the modern approach, in the sense that it tries to go beyond the traditional understanding of Arabic grammar to an understanding more modernist than him; it explores the philosophy of the relationship between the duality (grammatical and pragmatic) of modern researchers, and it presents the opinions of researchers looking for their estimates of this relationship, their endeavor to know its limits, reveal its horizons, and its oscillation between contrast and integration, which leads to the rise in methods of dealing with Arabic grammar to what is possible. to call it modernity.

Keywords: grammar, pragmatics, Denotation, context, Implicate.

المقدّمة:

لا يزالُ البحثُ في تداوليّات النحو العربيّ محطّ أنظار الباحثين, ومحورَ اهتمامهم وعنايتهم, وقد بذلوا في ذلكَ جهوداً محمودةً؛ فمنهم من تناول الأصول التداوليّة في المدوّنة العربيّة مجتمعة، نحوا وبلاغة وفقها وفلسفة ومنطقا, ومنهم من

* **Email address:hani.kenher@gmail.com**

اختصّ بدراسة الملامح التداوليّة في النحو العربيّ، على أنّ بعضهم قد اشتغل على كتاب نحويّ لاسكتشاف حقيقة الأبعاد التداوليّة فيه.

ولكنّ فلسفة العلاقة بين النحو والتداوليّة وحدودها وآفاقها لم تنلْ نصيبَها من المناقشةِ والتحليل؛ إذ اكتفتْ أغلب تلكَ الدراسات بمقاربة مقولات النحويّين أو بعض المسائل النحويّة من دون أن تحدّد مناطق الالتقاء بين النحو والتداوليّة: أكانت العلاقة تنطلق من طبيعة النظام النحويّ أم من مقولات النحويّين أنفسهم، وقد أعرض أغلب الباحثين عن هذا الأمر على الرغم من أهمّيّته في دراساتهم، وكأنّه يمثّل حقيقة ثابتة غير قابلة لأدنى شكٍّ, فلم يحظَ بما يستحقّه من المناقشة، وإن ظهرت بعض ملامحه في مقارباتهم التحليليّة.

وفي حدود هذا الموضوع لنا أن نسأل: لماذا هذا التمسّك بالتراث عند الباحثين المحدثين؟ ولماذا اشتغلوا على متابعة الممارسات التداوليّة في النحو العربيّ؟

ويمكن أن نجيب عن ذلك بأنّ الباحثين المحدثين لم يسعوا إلى نفخ روح الحداثة في النحو القديم، بل إنّهم وجدوا في النظريّة النحويّة التراثيّة وصفا مدهشا للغة لا يمكن مغادرته والبدء من الصفر، ولا سيّما أنّهم لا يستطيعون أن يقدّموا وصفا عميقا للعربيّة وهم يغادرون التراث، يُزادُ على ذلك أنّ أغلب المحاولات التي غادرت التراث، واتّهمته بالتعقيد هي محاولات اتّصفت بصفات التعقيد والإبهام والجمود، ثمّ الفشل.

ولا ريبَ في أنّ البحث في فلسفة التقارب له أهمّيّة كبيرة؛ لأنّه يؤلّف مفتاحا للولوج إلى الدرس النحويّ القديم بأدوات جديدة، ولأنّه يمثّل نقطة الانطلاق في الدراسات العربيّة التي اشتغلت على هذا الميدان.

ولمّا كانت (الفلسفة) بمنزلة علامة استفهام تتطلّب إجابات متواصلة هدف هذا البحث إلى متابعةِ إجابات الباحثين عن سؤال العلاقة بين النظريّة النحويّة القديمة والتداوليّات الحديثة؛ إذ عرض لآراء الباحثين، وحاول الوقوف على المرتكزات التي انطلقوا منها, وتابع ذلك في مصنفات النحويّين, فتبيّنَ مقولاتهم, ومنهجَهم في التعاملِ مع كلام العرب، ثمّ فصّل القول بحدود هذه العلاقة، مبيّنا حدود الارتباط بين النحو والتداوليّة، ونقاط الالتقاء بينهما، وجاءَ في ثلاثةِ مطالب:

الأول: التباين بين النحو والتداوليّة.

الثاني: التكامل بين النحو والتداوليّة.

الثالث: حدود العلاقة بين النحو والتداوليّة.

والبحث يسعى إلى تقديم مقاربة بينيّة معتمدا على ما ذكره الباحثون, وحسب الباحث ما سعى إليه، وكلُّ انسانٍ يُؤخذُ من كلامه ويُرد.

المطلب الأوّل: التباين بين النحو والتداوليّة

شغلت قضيّة التفريق بين النحو والتداوليّة كثيرا من الباحثين، ولا سيّما الذين حاولوا دراسة الأبعاد التداوليّة في النحو العربيّ، ويبدو أنّ أولى المحاولات الداعية إلى التفريق تبدأ أوّل ما تبدأ من تبيان الفرق بين الدلالة والتداوليّة، ثمّ تشقّ

طريقها إلى التفريق بين النحو والتداوليّة؛ ذلك أنّ "الفصائل النحويّة كانت أساسا دلاليّا"[1]، وأنّ "استحالة رسم خطّ واضح بين النحو والمعجم هي نتيجة طبيعيّة لاستحالة رسم مثل هذا الخطّ بين النحو والدلالة"[2].

وقد رأى الدكتور محمّد حمّاسة أنّ ثمّة علاقة وطيدة بين النحو والدلالة، وأنّ المكوّن الدلاليّ يزدوج مع المكوّن النحويّ ولا يفارقه؛ إذ لا يمكن إثبات صحّة التركيب النحويّ إلّا عن طريق تبيان المعنى الأساسيّ له[3]، وعلى وفق ذلك فإنّ البنية النحويّة "لا يمكن أن تكون إلّا بنية دلاليّة"[4]، أو إنّها لا يمكن أن تصحّ إلّا إذا صحّت بنيتها الدلاليّة.

وتأسيسا على ذلك فإنّ الفرق بين النحو والتداوليّة عند بعض الباحثين مبنيّ على الفرق بين الدلالة والتداوليّة، بناء على القول بأنّ النحو يشمل العلاقات الجوهريّة بين البنية والمعنى المجرّد عن المقام[5]، ولمّا كانت التداوليّة مقاميّة في الطراز الأوّل فإنّها تغادر النحو، وتتركه ممثّلا عن الدلالة بصورة واضحة وجليّة.

ويحسن بنا هنا أن نلفت النظر إلى مسألة غاية في الأهمّيّة، وهي أنّ الأمثلة والشواهد المدروسة لا ينظر إليها في التداوليّة على أنّها كيانات لغويّة مجرّدة، بل ينظر إليها على أنّها أقوال متحقّقة، وهذا أوضح فرق بين علم الدلالة و(التداوليّة)؛ إذ يرى الدكتور محمّد يونس علي أنّ "معاني الجمل هي موضوع علم الدلالة في حين أنّ معاني (القولات) هي موضوع علم التخاطب"[6].

وقد أوضحت الدكتورة رجاء الحسناويّ أنّ المسار الدلاليّ يهتمّ بالمعنى المجرّد، أمّا المسار التداوليّ فيعمل على استحضار مقاصد المتكلّم[7].

وهذا يعني أنّ النظرة الدلاليّة الأولى تُعْنى بالجوانب التجريديّة للنصوص، أمّا النظرة التداوليّة الثانية فتقتضي متكلّما ومخاطبا ومقاما[8]؛ فإذا كانت مقابلة الإعراب بالتداوليّة قد آلت إلى مقابلة النظام بالاستعمال, وإذا كان التداوليّون قد قرّروا أنّ الجملة لم تكن من مشمولات دراستهم إلّا إذا نُظِرَ إليها باستحضار عناصر التخاطب بناء على القول بأنّ المتخاطبين لا يوجّهان جملا بل يصدران أقوالا[9]؛ فإنّ هذه المقابلة ــ على رأي أصحاب هذا الاتّجاه ــ تدلّ دلالة قاطعة على ابتعاد النحو عن التداوليّة، وحصره في ميدان الدلالات المجرّدة عن السياق؛ لأنّه إنّما يدرس الجمل المجرّدة عن سياقاتها لغرض تحديد النظام الذي تسير عليه، وتقنينه، للوصول إلى تقعيد القاعدة النحويّة أو المحافظة عليها.

وبعد، فعلى وفق هذا التأسيس لم يكن لمقامات استعمال الجملة وأحوالها أثر واضح في النحو العربيّ؛ لأنّه نحو شكليّ معنيّ بالدلالة الصوريّة للتركيب، ولا علاقة له بالمقام.

ويبدو أنّ هذا الرأي قاد إلى وضع حدود فاصلة بين النحو والتداوليّة؛ إذ قرّر بعض الباحثين أنّ النحو يتعلّق بالنظام، ويتّصل في نهاية الأمر بلسانيّات الوضع، أمّا التداوليّة فتعنى بالوظيفة اللغويّة، وتتّصل بلسانيّات الاستعمال[10]؛ فالعلاقة بين النحو والتداوليّة هي علاقة النظام بالاستعمال، فالنحو يدرس النظام، والتداوليّة تدرس استعمال هذا النظام، والنحو يبحث عن القاعدة، والتداوليّة تبحث عن مقاصد المتكلّمين، والنحو نظاميّ دلاليّ، والتداوليّة استعماليّة مقاميّة.

وقد حاول الدكتور عيد بلبع تتبّع مقولات اللغويّين في (دلاليّة) النحو العربيّ و(تداوليّته)؛ إذ ذكر أنّ النحو على رأي (ليتش G.Leech) دراسة النظام الشكليّ للغة، وهو مختلف عن التداوليّة بوصفها دراسة اللغة المستعملة[11]، وعلى ذلك فإنّ المعنى النحويّ مختلف عن المعنى التداوليّ، إذ يمثّل المعنى التداوليّ المعنى النحويّ معطوفا عليه معطيات المقام.

وقد أوضح الدكتور عيد بلبع أنّ ثَمَّ فرقا بين البعد النحويّ والبعد التداوليّ في نظر (ليتش)، وهذا الفرق يظهر بجلاء في سلطة القاعدة النحويّة التي تتكّئ على الأعراف، بخلاف التداوليّة التي تتعدّى القيم العرفيّة؛ لتعلّقها بمعطيات المقام ومتغيّراته الطارئة، وقد أثبت (ليتش) دلاليّة النحو العربيّ في أمور عدّة، أوجزها الدكتور عيد بلبع فيما يأتي[12]:

1- إنّ الدلالة النحويّة لجملة ما تختلف عن التفسير التداوليّ للجملة عينها.

2- تتمثّل الدلالة بسلطة القاعدة النحويّة، أمّا التداوليّة فتظهر في المبادئ البلاغيّة.

3- إنّ القواعد النحويّة قواعد مستندة إلى العرف، أمّا المبادئ التداولية العامّة فهي تنتهك الأعراف وتتّصل بأهداف الحوار.

4- التداوليّة تربط المعنى النحويّ للملفوظ بقوّته الإنجازيّة؛ أيّ قوّة العمل اللغويّ، ولا علاقة لها بالمعنى الحرفيّ الدلاليّ الذي تمثّله القوّة القوليّة.

5- المعنى النحويّ يظهر بشكل دقيق بواسطة القاعدة، أمّا المعنى التداوليّ فيظهر من خلال النظر في السياق اللغويّ والمقاميّ.

6- التفسير النحويّ تفسير شكليّ، أمّا التفسير التداوليّ فهو تفسير وظيفيّ يظهر في وظيفة الكلمة في مقام ما.

7- النحو فكريّ خالص، والتداوليّة نصيّة تتّصل بالترابط التواصليّ.

8- يمكن وصف النحو بأنّه فصول مجزّأة ومحدّدة، أمّا التداولية فيمكن وصفها بأنّها تقديرات غير محدّدة خاضعة للمتغيّرات المقاميّة.

ويبدو أنّ الدكتور عيد بلبع قد أوعب بحثه الفروق الدقيقة بين النحو والتداوليّة بناء على رأي (ليتش) على أنّ هذه الفروق لا تعني الانفصال التامّ، أي انفصال التداوليّة على النحو، بل إنّ المعنى النحويّ الدلاليّ يمثّل نقطة البدء للمعنى التداوليّ المقاميّ، وإنّ العلاقة بين النحو والتداوليّة علاقة تكامليّة وإن كانت ثمّة فروق بينهما.

وقد تبيّن نحو هذا التفريق لدى الدكتورة نادية رمضان النجّار؛ إذ أكّدت التباين بين النحو التداوليّة، وقرّرت أنّ النحو يتّصل بالدلالة ويعنى بدراسة خصائص البنية الشكليّة للتراكيب، أمّا التداوليّة فتتعدّى البنى الشكليّة إلى طرائق الاستعمال، وكيفيّات الأداء، وتوصيفات المقام، وعناصره (المتكلّم، المخاطبين)، وقد تتجاوز ذلك إلى بيان نوايا المتكلّمين، وفهم المخاطبين[13].

وخلصت الدكتورة نادية رمضان النجّار إلى أنّ "النحو يُعْنَى بتوضيح الشروط المحدّدة، والقواعد التي تضمن صياغة الأقوال الجيّدة، وتهتمّ الدلالة بالشروط التي تجعل الأقوال مفهومة وقابلة للتفسير، بينما تعنى التداوليّة بالشروط اللازمة لكي تكون الأقوال اللغويّة مقبولة، وناجحة، وملائمة في الموقف التواصليّ الذي يتحدّث فيه المتكلّم"[14].

وفي سياق مناقشة آراء (ليتش) في التفريق بين النحو والتداوليّة تبيّن لدى الدكتور عبد الله جاد الكريم أنّ النحو يعنى بتبيان العلاقة بين العلامات، وعلم الدلالة يبحث في علاقة هذه العلامات بالأشياء، أمّا التداوليّة فتبحث العلاقة بين العلامات ومستعمليها[15]، وعلى وفق ذلك فالنحو يدرس علاقة العلامة بالعلامة، والدلالة تعنى بعلاقة العلامة بما تدلّ عليه، والتداوليّة تدرس علاقة العلامة بمستعملها.

ولا يخلو نتاج الباحث أحمد فهد صالح من نحو هذا الرأي؛ إذ ركّز في بعض أبحاثه على بيان الفرق بين النحو والتداوليّة من خلال الوظيفة، وذكر أنّ وظيفة النحو استقامة التراكيب اللغويّة وسلامتها وصولا إلى المعاني الدلاليّة، فهو يبحث في المعنى السطحيّ الذي تؤدّيه البنى اللغويّة مجرّدة عن سياقتها، أمّا التداوليّة فتبدأ من السياق وتنتهي إليه من دون أن تهمل المعاني الدلاليّة، فالنحويّون يشتغلون على بيان المعاني الناتجة عن ترتيب المفردات بما يوافق قواعدهم التصنيفيّة التي أصبحت معيارا للصحّة والقبول[16].

وصفوة القول أنّ التباين بين النحو والتداوليّة يستند إلى العلاقة بين النحو والدلالة، بمعنى أنّ علاقة النحو بالدلالة سوّغت لجماعة من الباحثين القول بانفصال النحو عن التداوليّة، بناء على معطى المعنى الدلاليّ المجرّد عن السياق؛ فالنحو على رأيهم يركّز على الدلالة المجرّدة، وهذا ما يجعله منبتّ الصلة عن التداوليّة التي تنطلق من مقامات الأقوال للوصول إلى معانيها.

المطلب الثانيّ: التكامل بين النحو والتداوليّة

عرفنا حصيلة آراء الباحثين في بيان الفرق بين النحو والتداوليّة، وهو فرق يبنى على العلاقة بين النحو والدلالة، وإذا كان بعض الباحثين قد أنكروا العلاقة بين النحو والتداوليّة فإنّ كثيرا من الباحثين أثبتوا هذه العلاقة، وأكّدوا وجود تداخل كبير بين إجراءات علم النحو وإجراءات التداوليّة، وحاولوا الوقوف على أصول التداوليّة في التراث النحويّ، بل إنّ منهم من يثبت العلاقة التكامليّة بين النحو والتداوليّة، إلى الحدّ الذي تكون معه ثنائيّة (النحويّة التداوليّة) صورة لمفهوم واحد قائم على التكامل والتداخل والتعاضد.

ويبدو أنّ الدراسات التي عنيت بتلمّس الأصول التداوليّة في التراث عملت على تأسيس مشروع عربيّ فلسفيّ لسانيّ يسمّى مشروع (التأصيل والتحديث)؛ وسارت لتحقيق غايتها في مسارين: الأوّل يحاول تأصيل المفاهيم والإجراءات التداوليّة في مجالات المنظومة التراثيّة جميعها؛ أي أنّه ينظر إلى التراث بوصفه مدوّنة واحدة من دون أن يفصل بين النحو والبلاغة والفقه وعلم الكلام، ويعمل على تدبّر الأصول التداوليّة في التراث، والثاني يفصّل القول في عمله التأصيليّ التوفيقيّ، ويركّز على الممارسة التداوليّة في التراث النحويّ بصورة منفصلة عن غيره من العلوم، وعلى وفق ذلك يمكن أن نعرض لآراء الباحثين عبر مسارين:

المسار الأوّل: الممارسة التداوليّة في المدوّنة التراثيّة.

يرى بعض الباحثين أنّ النحو العربيّ لم يكن منعزلا عن حقول المعرفة الأخرى؛ لأنّ التراث على رأيهم "منظومة فكريّة واحدة، تتجلّى في أنماط وأنساق جزئيّة متغايرة في كلّ مجال معرفيّ خاصّ"[17]، وعلى وفق هذا الرأي لم يكن في المراحل السابقة من تأريخ العلوم ممّا صارت إليه اليوم من تباين التخصّص؛ بل إنّ كثيرا من أئمّة اللغة كانوا قرّاء، ومفسّرين، وفقهاء، ونحويّين في الآن نفسه؛ وإنّ النحو لم ينعزل عن هذه العلوم لحظة واحدة[18].

وانطلاقا من هذا المعطى شرع جملة من الباحثين بـتأسيس العلاقة بين المنظومة الفكريّة التراثيّة والتداوليّات الحديثة، وقرّروا أنّ مبادئ التداوليّة كانت حاضرة في الممارسة التحليليّة التراثيّة على اختلاف مجالاتها المعرفيّة، مع التنبيه على انفرادها بمصطلحات وتعبيرات مغايرة عمّا نراه اليوم في الدرس الحديث؛ إذ يقول محمّد سويرتي: "إنّ النحاة والفلاسفة

المسلمين، والبلاغيّين والمفكّرين مارسوا المنهج التداوليّ قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلما، رؤية واتّجاها أمريكيّا وأوربيّا، فقد وُظِّفَ المنهج التداوليّ بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوّعة"[19]، ويحسن هنا أن نذكر أن المنهج التداوليّ انبثق من فلسفة أمريكيّة حديثة، لا تؤمن بثبات القيم والمعايير، بل تنطلق من الواقع إلى القيمة أو المعيار، ويبدو أنّ العلاقة بينها وبين القديم علاقة ممارسة، بمعنى أنّها تقارب بعض ممارسات القدماء التحليليّة التي عنيت بواقع الاستعمال.

ورأى الدكتور مسعود صحراويّ أنّ أصول التداوليّة وخصائصها قارّة في التراث العربيّ؛ إذ قدّم قراءة راصدة لطرائق القدماء في التحليل، ومقولاتهم التفسيريّة والتحليليّة والفلسفيّة التي تقترب من مقولات التداوليّين المحدثين؛ وذكر جملة من النحويّين والبلاغيّين الذين عمّقوا البحث في ظاهرة الأفعال الكلاميّة، ومنهم سيبويه (ت180ه) والجرجانيّ (ت471ه)، والسكّاكيّ (ت626ه) والإستراباذيّ (ت686ه) وغيرهم من الفقهاء والأصوليّين والفلاسفة والمناطقة، وخلص إلى أنّ ظاهرة الأفعال الكلاميّة بُحِثَتْ في تراثنا العربيّ الضخم، واتّخذها القدماء وسيلة لفهم العلوم[20]، وتوّزعت عندهم "بين فروع معرفيّة متعدّدة، وخاض فيها علماء أجلّاء إلّا أنّهم لم يفردوها بالبحث والتأليف ولا قصدوها لذاتها، ممّا قد يبعث الشكّ في قيمة النتائج التي توصّلوا إليها"[21].

وليس من شأننا مناقشة الدكتور مسعود صحراوي في تشكيكه بقيمة النتائج التي توصّل إليها القدماء، ولكنّنا نشير إلى تأكيده على علاقة التداوليّة بالمنظومة التراثيّة العربيّة ولا سيّما النحو العربيّ، ووجودها في تضاعيفه بوصفها ممارسة لا تفتقر إلّا إلى التنظير والتبويب.

وقد حاول الدكتور هشام فتح تبيين العلاقة بين الفكر اللغويّ العربيّ القديم والنحو الوظيفيّ التداوليّ، فاشتغل على تلمّس جوانب التكامل بينهما؛ لإثبات العلاقة بين الدرسين: القديم والجديد، وخلص إلى ضرورة "عقد تحاور افتراضيّ يمدّ جسور الاتّصال بين البحث اللسانيّ الوظيفيّ والفكر اللغويّ العربيّ القديم نحوه وبلاغته وتفسيره وفقه لغة وأصول فقه، وهو ما سيتيح تفعيله أصلا من أصول الوظيفيّة كما سيتيح استحياء واستثمار ما يمكن استحياؤه واستثماره"[22].

وقد طفق الباحثون يوضّحون أسس هذه العلاقة من خلال النظر في مناهج القدماء وطرائقهم وممارساتهم التحليليّة؛ إذ قرّرت الدكتورة ليلى كاده أنّ مباحث القدماء مع اختلاف مرجعيّاتهم الفكريّة، وميادينهم المعرفيّة أبانت عن "اهتمام كبير بالمكوّن التداوليّ، فقد تتبّعوا حركيّة المعنى وتقلّباته المستمرّة، فغصّت دراساتهم بمباحث لا تكاد تختلف كثيرا عمّا يتناوله أعلام التداوليّة اليوم، فكانت عنايتهم بالمخاطِب، والمخاطَب، والمقام الذي يجري فيه الحدث الكلاميّ، ومقاصد المتكلّمين، والعمليّة التواصليّة عموما، بيّنة القسمات ... واجتماع هذه القضايا في المنظومة اللسانيّة التراثيّة يزيد القارئ إيمانا بوجوب ربط الإرث اللغويّ والبلاغيّ والأصوليّ بالإنجازات التداوليّة الحديثة، ويدفع دفعا حثيثا إلى تأصيل البعد الاستعماليّ في التراث العربيّ"[23].

وبعد فإنّ جملة من الباحثين المحدثين لم يتنكّروا للقديم، ولم يبالغوا في وصفه، بل سعوا إلى تبيان المقاربات التداوليّة في التراث، وقدّموا قراءات واعية لميادينه؛ ولكنّ منهم من أثبت السبق لعلماء العرب، وقرّر أنّ أبحاثهم تمثّل مضغة العناية الأولى للتداوليّة اللغويّة؛ ومن ذلك قول الدكتور فضاء ذياب الحسناويّ: "إنّ عناية العلماء العرب والمسلمين باللغة كانت مبكّرة جدّا، منذ مئات السنين؛ ما أنتج العديد من الأفكار والنظريّات اللغويّة الناضجة والأصيلة التي سبقت في كثير من

جوانبها ما طرحته الدراسات الغربيّة؛ فلو فتّشنا في تراثنا لوجدنا الكثير من مبادئ التداوليّة حاضرة فيه بمصطلحات مغايرة، فمبدأ القصد والسياق ومبدأ المتكلّم والمخاطب مثلا، يلمسان بوضوح في الدرس اللغويّ عند سيبويه"[24]

وقد أخذ هذا الرأي يشيع لدى الباحثين المحدثين، ليصبح حقيقة غير قابلة للنقاش والتفنيد، بل إنّ جملة من الباحثين قاربوا بين التراث والتداوليّة بلحاظ المصطلح والإجراء؛ وأثبتوا أنّ بعض القدماء كانوا على وعي واضح ببعض المفاهيم التداوليّة على مستوى المصطلح والممارسة[25]، ممّا ساعد على القول بعدم وجود أيّ قطيعة معرفيّة بين النظريّة النحويّة القديمة، وطروحات الباحثين في التداوليّات الحديثة.

وقد صرّح الدكتور هشام إبراهيم عبد الله الخليفة بأنّ القدماء والمحدثين قد تواردوا على مفاهيم وإجراءات متقاربة، إذ أثبت أنّ مباحث التداوليّات الحديثة راسخة في التراث العربيّ، ولا ينقصها سوى التنظير، بلّ قرّر أنّ ثمّة تقاربا في المصطلح أيضا، وقد أكّد في سلسلة مشروعه (التجديد والتأصيل) أنّ تمايز النظريّة القديمة والنظريّة الحديثة لا ينفي أن تكونا متكاملتين، وأنّ "التجديد هو التأصيل، والتأصيل هو التجديد: ما هو جديدٌ بالنسبة لنا كان موجودا في الأصل عندنا فغاب عنّا، أو بالأحرى نحن غبنا عنه، فلا جديد تحت الشمس. إنّها الأفكار نفسها بلباس مختلف"[26]، وقرّر "أنّ المناقشات الفلسفيّة والمنطقيّة التي حصلت في القرن العشرين ... هي بضاعتنا القديمة رُدّت إلينا"[27].

ولكنّ الدكتور هشام إبراهيم عبد الله الخليفة لم يكتفِ بتحديد مواطن التقارب بين النظريّة اللغويّة القديمة، والنظريّة اللغويّة الحديثة، بل عمد إلى تشخيص مآخذ الباحثين في المقاربة بين النظريّتين، بوصفها وقفات تعرقل البحث العلمي في طريقه للوصول إلى نتائج حقيقيّة مرضية[28]، وتأسيسا على هذه الرؤية عالج الباحثون موضوعات نحويّة تداوليّة مهمّة، عملوا فيها على خلق مساحة تستوعب التعشيق بين المسائل النحويّة القديمة، والمقولات التداوليّة الحديثة، وناقشوها مناقشة ترتقي إلى التثاقف البنّاء، وتوصّلوا إلى تبيان الأسس التداوليّة التي استند إليها النحويّون في موافقتهم بين المظهر القاعديّ والمعنى.

المسار الثاني: الممارسة التداوليّة في المدوّنة النحويّة.

ركّز جملة من الباحثين على علاقة التداوليّة بالنحو العربيّ من دون غيره من الميادين المعرفيّة الأخرى، مبيّنين العلاقة بين السياق المقاميّ والنظام النحويّ؛ إذ ذكر الدكتور أحمد المتوكّل أنّ النحويّين الأوائل قد بحثوا العلاقة بين بنية القول وما يقتضيه المقام[29]، كما اتّضح لدى الدكتور نهاد الموسى أنّ القدماء ولا سيّما سيبويه قد بيّنوا "ما يكون من اندغام اللغة في نظامها الداخليّ الخاصّ بالحياة في مجالها الخارجيّ العام"[30]، وهذا يعني أنّ النحو العربيّ يستوعب الأسس التداوليّة ويسعها.

وقد أكّد ذلك الدكتور خالد ميلاد؛ إذ وسّع النظر في تنبيهاته على طرائق التحليل في الدرس النحويّ، وصرّح بأنّ ربط البنية النحويّة بمقاصد المتكلّمين "يخرج النحو والإعراب من طبيعتهما الشكليّة المجرّدة ليجعلهما ينبنيان على ما ينشئه المتكلّم المعرب من علاقات مع الكون الخارجيّ في المقامات المختلفة"[31]، وقد انصرف إلى مثل هذا الفهم كثير من الباحثين المحدثين؛ فأكدّوا أنّ الدرس النحويّ قد تعدّى حدود العناية بالقاعدة[32]، إلى تبيان مقاصد المتكلّمين، وأحوال المخاطبين، ومعطيات السياق.

وفي سياق التقارب بين النظريّة النحويّة القديمة والنظريّة الحديثة اتّخذ الباحثون منحى توفيقيّا حاولوا فيه استجلاء الفلسفة التي بنيت عليها أنظار النحويّين والتداوليّين؛ وربّما حملت طروحات الدكتور محمّد الشّاوش ملمحا بارزا في ذلك؛

ممّا أتاحت له أن يقول: "ممّا ضقنا به بعد الاطّلاع على بعض الجوانب من القديم والحديث أنّنا وجدنا الأمور على غير ما كنّا نتصوّر ونتوقّع ، أو قل على غير ما صُوِّرَ لنا عن القديم والجديد : فقد وجدنا القديم محتويا على الجديد ، بل ومحتويا على ما لا يوجد في الحديث، ووجدنا الجديد محتويا على القديم بل ولا يكاد يحتوي غير المسائل والنتائج التي توصّل إليها القدامى. وكانت عناية النحاة العرب بتحليل الخطاب متجذّرة متأصّلة في الجهاز النظريّ الذي استنبطوه واتّخذوه منوالا لهم، وهو تجذّر تشهد عليه قوّة الأصول والقواعد وشمولها واتّساع مجالها"[33].

وإزاء هذا الهدف اشتغل الدكتور إدريس مقبول على تفكيك الخطاب النحويّ وربطه بالتداوليّات الحديثة؛ إذ قدّم دراسات متنوّعة رصد فيها كثيرا من القضايا في مدوّنة سيبويه، ممّا يتّصل اتّصالا وثيقا بما بشّرت به التداوليّات الحديثة؛ بمعنى أنّه يقرّ بوجود علاقة بين النحو والتداوليّة في أوّل مدوّنة نحويّة[34]، وهي كتاب سيبويه.

وفي هذا السياق، لم يجد الباحث عمّار إحسان الخزاعيّ ضيرا في تطبيق شيئا من منهج إدريس مقبول على شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ (ت398ه)، معلّلا ذلك بأنّ للتداوليّة حضورا كبيرا في توجيه الخطاب النحويّ عند السيرافيّ؛ وأنّ المعنى النحويّ عنده لا يكمن في البنية اللغويّة وحدها، بل يظهر بجلاء في الموجّهات الاستعماليّة لسياق القول[35]، وبناء على ذلك فإنّ عناية النحويّين بالتواصل تجعل النحو ينسجم كثيرا مع (التداوليّة) التي عنيت بدراسة الكلام في الاستعمال، ذلك أنّ النحويّين أولوا هذا الجانب عناية كبيرة، وإن لم يستعملوا المصطلحات التي وظّفها التداوليّون[36].

ولكنّنا لا نعدم وجود مقاربات تقترب من السطحيّة، وتأبى الخوض في المقولات التي مثّلت الشغل التداوليّ المتجذّر في النحو العربيّ، وهذا ما نجده في دراسات بعض الباحثين الذين حاولوا الموافقة بين النحو الكوفيّ والتداوليّات[37]، فضلا عن كونها مقاربات لا تخلو من تكرار لما رقمه السابقون في متنها من دون أيّة إشارة تذكر.

ويبدو أنّ نزعة الموافقة بين النحو والتداوليّة باتت ظاهرة في الدراسات العربيّة الحديثة؛ فقد كشفت عن إصرار الباحثين وانصرافهم إلى التعامل مع هذه الثنائيّة[38]، ولعلّ هذا التوجه أصبح علامة تميّز الدراسات النحويّة الحديثة؛ إذ خلص أكثر الباحثين إلى أنّ كثيراً من أسس التداوليّة ومقولاتها لها تطبيقات واضحة في المدوّنات النحويّة، ولكنّهم في الغالب لم يوضّحوا لنا نقاط الالتقاء بجلاء؛ بل قدّموا مقاربات تمثّل وجهات نظرهم، من دون أن يحدّدوا جوانب الالتقاء بوضوح.

المطلب الثالث: حدود العلاقة بين النحو والتداوليّة

بدا لنا أنّ أغلب الباحثين الذين قاربوا بين النظريّة اللغويّة القديمة والمناهج الحديثة لم يحدّدوا نقاط الاتّصال بينهما بشكل واضح؛ إذ لم يوضّحوا لنا مصدر العلاقة بين النحو والتداوليّة: أكانت العلاقة تنطلق من خصائص النظام النحويّ أم هي مقصورة على مقولات النحويّين ومقارباتهم بين الأمثلة والشواهد النحوية والنظام؟

وبناء على هذه المعطيات رأينا أن نحدّد علاقة التداوليّة بالنحو العربيّ في جانبين: الأوّل يختصّ بالنظام النحويّ وقدرته على تحمّل المتغيّرات المقاميّة، والثاني يتعلّق بآراء النحويّين ومقولاتهم في تحليل الكلام العربيّ، ويمكن إيضاح ذلك فيما يأتي:

1- حركيّة النظام النحويّ واستيعابه لحركيّة المقام.

إنّ من يتتبّع مقولات النحويّين في تحليل الكلام العربيّ يُلفي أنّ النظام النحويّ قادر على استيعاب المتغيّرات المقاميّة الطارئة، ولولا هذه الخصيصة ما كانت ثمّة علاقة بين النحو والاستعمال، فالنظام النحويّ نظام متحرّك، تظهر حركيّته في استيعابه لمقاصد المتكلّمين، ذلك أنّ لمقاصد المتكلّمين أثرا ظاهرا في تصرّف التركيب، وفي تغيير بعض أجزائه، فقد يكون لأحد عناصره وجهان مقبولان، لكنّ إرادة المتكلّم تحدّد أحد الوجهين من دون الآخر؛ وهذا دليل على أنّ نظام النحو العربيّ ليس نظاما جامدا، أي أنّه لا يثبت مجموعة من العلاقات الجامدة، وإنّما هو نظام متحرّك[39]، فلو كان نظاما جامدا ما استطاع أن يستوعب حركيّة مقاصد المتكلّمين في أقوالهم، على أنّنا لا ننكر بهذا الرأي أهمّيّة المقام، بل نريد أن نقول إنّ الحركيّة من الخصائص التي يختصّ بها النظام النحويّ والمقام، وكلاهما يشتركان في إنتاج التركيب المناسب لتحقيق المعنى.

ونستطيع أن ندلّل على هذه الفلسفة بجملتين تشتركان في عناصر التركيب، وتجمعهما قاعدة واحدة، ولكنّ المقام يقتضي أن تتميّز الأولى عن الثانية، للدلالة على مقاصد مختلفة، الجملة الأولى: "مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حمار"، والثانية: "لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهَاءِ"، فالنحويّون يقرّرون أنّ (صوت، علم) يجوز فيهما النصب والرفع؛ النصب على المصدريّة، والرفع على البدليّة، ولكنّهم يفرّقون في تطبيق أحد الوجهين على المثالين السابقين، فالمصدر (صوت) يختار فيه النصب، وإن صحّ فيه الرفع، والمصدر (علم) يختار فيه الرفع، وإن صحّ فيه النصب[40]، مع ملاحظة أنّ التركيب واحد، والمقام متعدّد.

على أنّ النصب في الجملة الأولى يبنى على إرادة الفعل، والمتكلّم يختار النصب مع جواز الرفع؛ لأنّه لا يريد أن يكون المصدر بدلا؛ للدلالة على صفة ثابتة، بل يقصد الإخبار عن حال طارئة متغيّرة.

وهذا بخلاف الجملة الثانيّة التي يختار فيها الرفع؛ إذ قال سيبويه: "هذا باب يختار فيه الرفع. وذلك قولك: لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهاءِ، ولَهُ رَأَىٌ رأيُ الأُصَلاءِ. وإنّما كان الرفع في هذا الوجه؛ لأنّ هذه خصال تذكرها في الرجل، كالحلم والعقل والفضل، ولم تُرِد أن تُخبِر بأنّك مررت برجل في حال تعلّم ولا تفهّم"[41].

ويظهر أنّ الفرق في اختيار أحد الوجهين يبنى على ما يقصد المتكلّم التعبير عنه، فالنصب يبيّن حالة عارضة؛ لأنّه يبنى على تقدير فعل، وكأنّ المتكلّم يقول: يصوّت صوتَ حمار، والرفع يصوّر حالة ثابتة مقصودة بالحكم، وكأنّه يقول: له صوتُ حمار.

أمّا الجملة الثانيّة فيختار فيها الرفع؛ لأنّ المقصود منها الثبات لا العرض؛ إذ لا يقصد المتكلّم: (يعلم علمَ الفقهاء)، وإن جاز ذلك؛ لذلك فرّق سيبويه بين (الصوت والعلم) في التركيب نفسه بقوله: "وإنّما فُرِّقَ بين هذا وبين الصوت؛ لأنّ الصوت علاج، وأنّ العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجلِ. ويدلّك على ذلك قولهم: لَهُ شَرَفٌ، ولَهُ دِيْنٌ، ولَهُ فَهْمٌ. ولو أرادوا أنّه يُدْخِلُ نفسه في الدين ولم يستكمل أن يُقالَ: له دِينٌ؛ لقالوا: يَتديَّنُ وليس بذلك، ويَتشرَّفُ وليس له شَرَفٌ، ويَتفهَّمُ وليس له فَهَمٌ. فلمّا كان هذا اللفظ للذين لم يستكملوا ما كان غير علاج، بَعُدَ النصب في قولهم: لَهُ عِلْمٌ علمُ الفقهاءِ. وإذا قال: لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حمار، فإنّما أخبر أنّه مرّ به وهو يصوّت صوتَ حمار"[42].

أمّا قول ابن عصفور (ت669ه) إنّ "النصب والرفع متكافئان"[43]؛ ففيه نظر؛ إذ أنّ التكافؤ لا يوافق ما يقصده المتكلّم، أيّ أنّ المقصدين غير متكافئين، والأولى اختيار النصب في الجملة الأولى، والرفع في الجملة الثانية؛ ذلك أنّ حركيّة النظام النحويّ لم تكن عشوائيّة أو اعتباطيّة، بل تشتغل على متغيّرات المقام، وتتّصل بإرادة المتكلّم، فقولنا: "لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ

حمار" على البدليّة غير مقبول تداوليّا، وإن كان مقبولا نحويّا؛ لأنّه يقتضي وجود رجال أصواتهم تشبه صوت (الحمار)، وهو محال، بخلاف النصب؛ لأنّه يوضّح حالة عارضة غير ثابتة.

أمّا نصب المصدر في الجملة الثانية فيقتضي أنّ رجلا يمرّ بحالة عارضة، يكون فيها عالما علم الفقهاء، وهو محال أيضا، ونلاحظ أنّ تركيز ابن عصفور على النظام ينطلق من رؤية نحويّة منفصلة عن واقع الاستعمال؛ وإذا ما عرضنا ذلك على الواقع نختار أحد الوجهين من دون الآخر.

وفي ذلك دلالة على أنّ في النظام النحويّ قدرة واضحة على تحمّل المتغيّرات المقاميّة واستيعابها، ولولا هذه القدرة لما كانت ثمّة علاقة بين النحو والتداوليّة؛ ذلك أنّ حركيّة النظام تمثّل أحد أبرز آفاق التكامل بين ثنائيّة النحو والتداوليّة.

2- معالجات النحويّين ومقولاتهم.

لمّا كان النظام النحويّ نظاما متحرّكا يستوعب حركيّة المقامات وتنوّع مقاصد المتكلّمين تعدّدت معالجات النحويّين في الموافقة بين الشكل والمعنى؛ إذ وظّف النحويّون عبارات ومقولات وطرائق متنوّعة في التحليل، غايتها كشف الغموض في الشواهد النحويّة، ولا سيّما "أنّ بعض الشواهد عويص الفهم لتقادم عهده، حتّى أضحى المعنى عائقا أمام فهم البعد النحويّ فيه"[44]؛ فيوظّف النحويّ بعض المقولات والطرائق "للغوص في خفايا النصّ، وطبقات المعنى الكامن تحت السطح الظاهر للتركيب اللغويّ"[45].

وقد ظهرت في المدوّنات النحويّة آليّات تحليليّة متعدّدة تعمل على صناعة سياقات تكفل عمليّة الوصول إلى المعنى، وهذا يعني أنّ النحويّين عملوا على توضيح المعنى والقاعدة؛ إذ لم تكن عنايتهم بالمعنى على حساب الشكل، ولم تكن عنايتهم بالشكل على حساب المعنى، بل زاوجوا بين الشكليّة والوظيفيّة[46]؛ وربطوا "التحليل النحويّ بالبعد الاستعماليّ والوظيفيّ للغة"[47]؛ أي أنّهم كانوا شكليّين بقدر، ووظيفيّين بقدر[48]؛ فلم ينفتحوا على تحديد الوظيفة النحويّة على مثل ما وجدناه اليوم عند التداوليّين، ولم ينغلقوا على شكل التراكيب النحويّة، بل تعدّوا الشكل إلى العناية بالمقام؛ وعملوا على المزاوجة بينها، وهذا ما يردّ القول بأنّ الدراسات النحويّة أهملت الاستعمال، وأنّ التداوليّة أهملت الخصائص التركيبيّة[49]؛ إذ ينبغي التفريق بين النحو الذي يقوم على النظام، وبين الدرس النحويّ الذي يعمل على المزاوجة بين النظام والاستعمال.

وهذا يدلُّ على وضوح ملامح التداوليّة في آليّات النحويّين الإجرائيّة؛ لأنّ التداوليّة تعتمد الآليّات نفسها في قراءة المنجز اللغويّ, وتحليل التركيب في بعده الاستعماليّ[50] .

ولعلّ من أبرز ملامح التداوليّة في الدرس النحويّ عناية النحويّين بالإعراب المقاميّ أو الإعراب التداوليّ؛ إذ لم يكن إعرابهم للكلام العربيّ بمعزل عن المقام[51]؛ لأنّهم يؤمنون بأنّ "اللغة لا تؤدّي وظيفتها إلّا فيه"[52]؛ فأخذوا "يربطون الإعراب بالوظائف النحويّة"[53]، فأعربوا كثيرا من النصوص إعرابا تداوليّا، ونقصد بالإعراب التداوليّ الإعراب المقاميّ الذي ينطلق من المقام للموافقة بين المعنى والقاعدة؛ بخلاف الإعراب الضمنيّ الذي يقصد به تقديم المعنى بشكل يهدر خصائص المواقع البنيويّة[54]، وبخلاف الإعراب البنيويّ الذي ينطلق من الشكل على حساب المعنى[55]، من دون الاعتداد بالمكوّن (اللاقوليّ)؛ ذلك أنّ النحويّين اشتغلوا على خلق حوارٍ بين المتكلّم والمخاطب، وبيّنوا أثرهما في الكشف عن إعراب النصوص.

ولمّا كانت (الإرادة والإفادة) تمثّلان محور الاشتغال التداوليّ[56]؛ فإنّ الإعراب لم يغادر هذا الباب؛ إذ لم يكن محض كشف عن مقتضى العامل "من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[57]، بل هو "أعمّ من أن يكون حركة"[58]؛ لأنّه بحث عن مدى تحقّق الإفادة، وتبيان لأسرار ترتيب الكلام، وكشف عن خصائصه التركيبيّة؛ لأنّه ـــ في حقيقته اللغويّة ـــ إيضاح للكلام، وبيان له، وكشف عن معانيه[59]، وهو بعد يقصد به "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[60]، أو الإبانة عن أغراض المتكلّمين[61]، أو "الإفصاح المبين عمّا يقصد إليه المتكلّم"[62]، وهذه الأغراض تتركّز في باب الاتّصال بين المتكلّم والمخاطب وهو من أبرز محاور التحليل التداوليّ.

وتأسيسا على ذلك فإنّ العلاقة بين النحو والتداوليّة تنطلق من عناية النحويّين بالسياقات المصاحبة للأقوال، أو المؤثرة فيها، والكشف عن أثرها في التراكيب النحويّة، وأثرها في تبيان المعنى، وهذه نقطة الالتقاء بين الدرس النحويّ وما جاء به التداوليّون من إجراءات مفاهيم؛ حتّى بدا المنهج التداوليّ "ممارسة فعليّة اتّسمت بها كثير من نصوص النحاة، انطلاقا من عنايتهم بالجانب الاستعماليّ"[63].

وتماما على ذلك يظهر لنا أنّ للبعد التداوليّ أثرا واضحا في الدرس النحويّ؛ ذلك أنّ التقارب بين الدرس النحويّ والتداوليّة يبنى على مقاصد المتكلّمين, وأنّ أغلب الشواهد التي ذكرها النحويّون لإثبات قواعدهم عملوا على وصلها بسياقاتها المقاميّة، أو حاولوا تصوّر سياقات خاصّة بها؛ وهذا ما استندت إليه الدكتورة نجوى بن عامر حين صرّحت بضعف "الفواصل القائمة بين التداوليّة والنحو، إن لم نقل إنّها حدود واهية؛ إذ إنّ الأبنية النحويّة تستبطن مقاماتها غالبا، والمقام أبرز ركائز المناويل التداوليّة"[64].

وتابعها بذلك جملة من الباحثين؛ إذ صرّحت الدكتورة نرجس باديس بأنّ "أصول التداوليّة مستقرّة في الجهاز النحويّ بوصف النحو مفهوما عامّا شاملا يمثّل النظام اللغويّ في كلّيّته، بحيث تمثّل التداوليّة مستوى من مستوياته"[65]، وأكدّت ذلك بأنّ "السمات النحويّة هي التي تؤسّس للسمات التداوليّة في أيّ عنصر لغويّ، بحيث لا يمكن للسمات التداوليّة أن تستغني عن القرائن النحويّة المميّزة لها والدالّة عليها"[66].

وانطلاقا من هذه المعطيات شرع الدكتور مصطفى شعبان المصريّ في الكشف عن فلسفة العلاقة بين النحو والتداوليّة، وخلص إلى القول بأنّ "النحو بقواعده وخصائصه غير منبتّ الصلة عن التداوليّة"[67].

ولكنّنا نرى أنّ النحويّين وظّفوا الأسس والمقولات التداوليّة في ممارساتهم التحليليّة من غير أن يجترحوا لها مصطلحات خاصّة بها، أو أنّهم استعملوا "مصطلحات تختلف بوجه أو بآخر، عمّا طرحته المنظومة المعرفيّة الغربيّة في هذا الشأن"[68].

ومن أمثلة ذلك عناية النحويّين بالبنية المضمرة في القول؛ إذ جاء التنبيه عليها في تضاعيف معالجاتهم التحليليّة؛ ورافق مقولاتهم في حذف أو إضمار بعض عناصر الجملة العربيّة، وامتدّ على مديات هذا الحذف والإضمار؛ لأنّ الأقوال المضمرة ترتبط أوّل ما ترتبط بالسنن، والمعجم، والتركيب[69]، وأنّ "الحذف مطيّة إلى البعد الضمنيّ"[70]؛ لأنّه يشير إلى "أبنيّة نحويّة غير موسومة باللفظ"[71]، وهو مطلب مهمّ لم يهمله النحويّون في مباحثهم؛ لاتّصاله بما يفهمه المخاطب ممّا يستتر في نفس المتكلّم؛ فيخفي ما يبديه السياق؛ مثل قول سيبويه "فالذي في نفسك غير ما أظهرت"[72]، وقول ابن جنّيّ (ت392ه): "مضمر في نفسك لا موجود في لفظك"[73], وقول السهيليّ (ت581ه): "مضمر في النيّة مخفيّ في الخلد، والإضمار هو الإخفاء"[74].

وقد صرّح النحويّون بقدرة المتكلّم على أن يضمر بعضا من قوله، فيجعله "في حكم المنطوق به"[75]؛ وهذه (المقولة) تمثّل جانبا مهمّا من إجراءات التحليل التداوليّ، وقد كرّرها النحويّون للدلالة على أنّ ما يضمره المتكلّم في قوله يكون بمنزلة المنطوق به؛ إذا ما نظر إليه في سياقه المقاميّ.

وصفوة القول أنّ البنية المضمرة يظهرها تشارطها مع المقام، وأنّ مقولات النحويّين أنبأت عن المضمرات التداوليّة، وألّفت ممارسات تحليليّة شاركت في إثبات قدرة المتكلّم على "أن يقول وألّا يقول، بمعنى أنّها تسمح بالفهم والاستنتاج مع المحافظة على المعنى الحرفيّ للملفوظ"[76]، على أنّ المتكلّم لا يستطيع أن يصرّح بكلّ شيء، بل "يخفّف من المقال كلّ ما يوفّره المقام"[77]، وهو وضع أصيل في نظر (النحويّين والتداوليّين)، فإنّ مهمّة الدرس النحويّ تظهر في طرائق كشف المعلومات التي يفهما المخاطب من غير أن تُذْكَرَ في قول المتكلّم.

على أنّ تنبيهات النحويّين على إضمار القول وإخفائه تكشف عن ملائمة ذكيّة بين النظام والاستعمال، وهذا يعني أنّ ثنائيّة (النحويّة التداوليّة) هي في حقيقة الأمر صورة واحدة لمفهوم متكامل تكاملا يقوم على الاحتواء؛ إذ أثبتت مقولات النحويّين أنّهم تلافوا القيود المعياريّة في كثير من المواضع، وحكّموا المقام في وصف الشواهد النحويّة؛ وتسامحوا في سلطة القاعدة، وهذا ما دفعنا إلى القول بعدم وجود قطيعة بين القدرة الإنجازيّة التداوليّة، والقدرة اللسانيّة النحويّة، ولا قطيعة بين الدرس النحويّ القديم والتداوليّات الحديثة.

الخاتمة

اشتغل هذا البحث على تتبّع فلسفة العلاقة بين النحو والتداوليّة عند الباحثين المحدثين، محاولا الوقوف على آفاق العلاقة بينهما، اتّصالا وانقطاعا، وقد خلص إلى جملة نتائج، يمكن إيجازها بما يأتي:

1- إنّ التباين بين النحو والتداوليّة عند الباحثين المحدثين يستند إلى الفرق بين الدلالة والتداوليّة؛ ذلك أنّ اتّصال النحو بالدلالة سوّغ لهم الفصل بين النحو والتداوليّة.

2- سارت الأبحاث والدراسات التوفيقيّة في مسارين: الأوّل حاول تأصيل مفاهيم التداوليّة وإجراءاتها في المنظومة التراثيّة كلّها نحوا وفقه وبلاغة وعلم كلام، والثاني ركّز على الممارسة التداوليّة في الدرس النحويّ من دون غيره من العلوم.

3- لم يوضّح الباحثون مناطق التقارب بين النحو والتداوليّة على نحو أتمّ؛ ولم يحدّدوا جوانب الالتقاء والافتراق بينهما بوضوح.

4- يتّصل الدرس النحويّ بالتداوليّة في جانبين: الأوّل حركيّة النظام النحويّ وقدرته على استيعاب المتغيّرات المقاميّة الطارئة، والثاني مقولات النحويّين في تحليل الكلام العربيّ.

5- إنّ الدرس النحويّ غير منبتّ الصلة عن التداوليّة من حيث (النظام والتحليل)؛ ذلك أنّ أغلب الشواهد والأمثلة النحويّة التي عرضها النحويّون حاولوا وصلها بسياقاتها المقاميّة، وإن تعذّر ذلك عليهم عملوا على صناعة سياقات خاصّة لتوضيحها، ممّا يدلّ على أنّ ثنائيّة (النحويّة التداوليّة) صورة لمفهوم متكامل تكاملا يقوم على الاحتواء.

هوامش البحث

([1]) علم الدلالة إطار جديد: 181.
([2]) المصدر نفسه: 184.
([3]) ينظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ: 47ــ48.
([4]) المشيرات المقاميّة في اللغة العربيّة: 7.
([5]) ينظر: التداوليّة اللغويّة، الاتّجاه والخصائص والعلاقات: 152.
([6]) مقدّمة في علمي الدلالة والتخاطب: 14، وينظر: المعنى وظلال المعنى 8، وعلم الدلالة (إيرين تامبا): 42.
([7]) ينظر: الوظيفيّة في كتاب سيبويه: 37.
([8]) ينظر: التفكير الدلاليّ في الدرس اللسانيّ العربيّ الحديث: 41ــ42.
([9]) ينظر: المشيرات المقاميّة في اللغة العربيّة: 19ــ20, والتداوليّة في الدراسات النحويّة: 55.
([10]) ينظر: التداوليّة والخطاب المسرحيّ، دراسة تنظيريّة تطبيقيّة: 2.
([11]) ينظر: التداوليّة البعد الثالث في سيموطيقيا موريس (بحث)، مجلّة فصول، ع/66، ص41.
([12]) ينظر: المصدر نفسه: 42، وتجليّات مفهوم التداوليّة في التراث العربيّ (رسالة ماجستير): 17.
([13]) ينظر: الاتّجاه التداوليّ والوظيفيّ في الدرس اللغويّ: 17.
([14]) ينظر: المصدر نفسه: 18.
([15]) ينظر: التداوليّة في الدراسات النحويّة: 64.
([16]) ينظر: النظريّة التداوليّة وأثرها في الدراسات النحويّة المعاصرة: 24ــ25.
([17]) إشكاليّات القراءة وآليّات التأويل: 5.
([18]) ينظر: تكوين العقل العربيّ: 92ــ96, وإشكاليّات القراءة وآليّات التأويل: 5.
([19]) اللغة ودلالاتها: تقريب تداوليّ للمصطلح البلاغيّ (بحث)، مجلّة عالم الفكر، ع/3، مج/28، ص30.
([20]) ينظر: التداوليّة عند العلماء العرب: 7.
([21]) المصدر نفسه: 8.
([22]) التداوليّات وتحليل الخطاب، بحوث محكّمة: 751.
([23]) المكوّن التداوليّ في النظريّة اللسانيّة العربيّة: 3.
([24])([24]) الأبعاد التداوليّة عند الأصوليّين؛ مدرسة النجف الحديثة أنموذجا: 14ــ15.
([25]) ينظر: كتب تأويل القرآن للشريفين الرضيّ (ت406ه) والمرتضى (ت436ه) مقاربة تداولية (أطروحة دكتوراه): 47، والمقاربة التداوليّة في تفسير الكشّاف (أطروحة دكتوراه): 245، والاقتضاء اللغويّ في الخطاب القرآنيّ، دراسة تداوليّة (أطروحة دكتوراه): 25ــ28.
([26]) الافتراض المسبق بين اللسانيّات الحديثة والمباحث اللغويّة في التراث العربيّ والإسلاميّ: 109.
([27]) المصدر نفسه: 109.
([28]) ينظر: المصدر نفسه: 21.
([29]) ينظر: الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة: 8.
([30]) نظريّة النحو العربيّ في ضوء مناهج البحث اللغويّ الحديث: 99.
([31]) الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة: 237.
([32]) ينظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحويّة في كتاب سيبويه (بحث)، مجلّة المورد، ع/3، مج/30، ص 18، والفكر اللسانيّ التداوليّ، قراءات في التراث والحداثة: 13ــ16، والأسس التداوليّة للقواعد النحويّة (رسالة ماجستير): 132، وأشكال التواصل الاجتماعيّ في كتاب سيبويه (بحث)، مجلّة آداب ــ جامعة ذي قار، ع/21، ص25ــ26.
([33]) أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة، تأسيس نحو النصّ: 1289.
([34]) ينظر: الأسس الإبستمولوجيّة والتداوليّة للنظر النحويّ عند سيبويه: 308ــ320، والأفق التداوليّ ــ نظريّة المعنى والسياق في الممارسة التراثيّة العربيّة: 78، والبعد التداوليّ عند سيبويه (بحث)، مجلّة عالم الفكر، ع/1، م/33، ص246.
([35]) ينظر: المقاربات التداوليّة في شرح السيرافيّ على كتاب سيبويه (رسالة ماجستير): 19.
([36]) ينظر: أنظار تداوليّة في تحليلات الرضيّ النحويّة في شرحه لكافية ابن الحاجب (رسالة ماجستير): 1، والأسس التداوليّة للقواعد النحويّة (رسالة ماجستير): 5.
([37]) ينظر: ملامح المنهج التداوليّ في الآراء النحويّة الكوفيّة (أطروحة دكتوراه): 263.
([38]) ينظر: ملامح التداوليّة عند النحويّين: 101.
([39]) ينظر: الشرط والإنشاء النحويّ للكون: 182/1.
([40]) ينظر: كتاب سيبويه: 355/1، 362، والانتصار لسيبويه: 105، وشرح كتاب سيبويه: 249/2، وشرح التسهيل (ابن مالك): 190/2، وشرح المفصّل: 282/1.
([41]) كتاب سيبويه: 361/1.

([42]) كتاب سيبويه: 362/1.
([43]) ارتشاف الضرب: 1377/3.
([44]) الحجاج في الدرس النحويّ (بحث)، مجلّة عالم الفكر، ع/2، م/40، ص130.
([45]) التأويل النحويّ بين تعدّد القراءات وتسلّط القواعد (بحث)، مجلّة البحوث والدراسات الإسلاميّة، ع/9، ص150.
([46]) ينظر: تقويل المتكلّم في الدرس النحويّ، مقاربة تداوليّة: 335.
([47]) ملامح التداوليّة عند النحويّين: 120.
([48]) ينظر: دراسات في اللسانيّات العربيّة: 177ــ 178.
([49]) ينظر: المشيرات المقاميّة في اللغة العربيّة 29.
([50]) ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة التداولية (بحث)، مؤتة للبحوث والدراسات، مج/26 ، ع/24، ص58.
([51]) ينظر: الأسس الإبستمولوجيّة للنظر النحويّ عند سيبويه: 288.
([52]) الخطاب القرآنيّ دراسة في البعد التداوليّ: 51.
([53]) اللسانيّات الوظيفيّة، أصابع مختلفة ليد واحدة: 121.
([54]) ينظر: العلاقات المعنويّة في البنية النحويّة، مقاربة لسانيّة: 189.
([55]) ينظر: التركيبات الوظيفيّة، قضايا ومقاربات: 36.
([56]) ينظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 56/2.
([57]) المصدر نفسه: 34/1.
([58]) تعدّد الأوجه الإعرابيّة وعلاقتها بالمعنى في كتاب إعراب القرآن للنحّاس (رسالة ماجستير): 16.
([59]) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 557.
([60]) الخصائص: 36/1.
([61]) ينظر: اللسانيّات الوظيفيّة، أصابع مختلفة ليد واحدة: 112.
([62]) نحو التيسير دراسة ونقد منهجيّ 29, وينظر: التداوليّة في الدراسات النحويّة: 132.
([63]) الأبعاد التداوليّة في كتاب المقاصد الشافية للشاطبيّ: (ت790ه) 271.
([64]) متضمنّات القول ومراجعها النحويّة (بحث)، أعمال الندوة العلميّة الثانية: (الإحالة وقضاياها في ضوء المقاربات اللسانيّة والتداوليّة)، كليّة الآداب، جامعة القيروان، ص78.
([65]) من إشكاليّات العلاقة بين النحو والتداوليّة (بحث)، حوليّات الجامعة التونسيّة، كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات، جامعة منوبة، ع/59، ص66.
([66]) من إشكاليّات العلاقة بين النحو والتداوليّة (بحث)، حوليّات الجامعة التونسيّة، كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات، جامعة منوبة، ع/59، ص66.
([67]) التداوليّة اللغويّة، الاتّجاه والخصائص والعلاقات: 125.
([68]) المقاربات التداوليّة في شرح السيرافيّ على كتاب سيبويه (رسالة ماجستير): 189, وينظر: ملامح المنهج التداوليّ في الآراء النحويّة الكوفيّة (أطروحة دكتوراه): 263.
([69]) ينظر: معجم تحليل الخطاب: 296ــ297، والتداوليّات وتحليل الخطاب: 54.
([70]) مغامرة المعنى من النحو إلى التداوليّة: 91.
([71]) الضمنيّ في القول، بحث في أسسه النحويّة والتداوليّة: 404.
([72]) كتاب سيبويه: 271/1، و282/1.
([73]) الخصائص: 104/1.
([74]) نتائج الفكر في النحو: 127.
([75]) نتائج الفكر في النحو: 332، وشرح التسهيل (ابن مالك): 347/2، وشرح المفصّل: 419/1.
([76]) اللسانيّات التداوليّة في الخطاب القانونيّ: 82.
([77]) أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة: 1057/2.

المصادر والمراجع

- الأبعاد التداوليّة عند الأصوليّين؛ مدرسة النجف الحديثة أنموذجا: د. فضاء ذياب غليم الحسناويّ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلاميّ ـــ بيروت، ط1، 2016م.
- الأبعاد التداوليّة في المقاصد الشافيّة للشاطبيّ (ت790ه): د. أحمد حسين حيال، دار نيبور ـــ بغداد، ط2، 2020م.
- الاتّجاه التداوليّ والوظيفيّ في الدرس اللغويّ: د. نادية رمضان النجّار، مؤسّسة حورس الدوليّة ـــ الإسكندريّة، ط1، 2013م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ (ت745ه)، تحـــ: د. رجب عثمان محمّد، ود. رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجيّ ـــ القاهرة، ط1، 1998م.
- الأسس الابستمولوجيّة والتداوليّة للنظر النحويّ عند سيبويه: د. إدريس مقبول، جدارا للكتاب العالميّ ـــ عمّان، وعالم الكتب الحديث ـــ إربد، ط1، 2006م.
- الأسس التداوليّة للقواعد النحويّة (رسالة ماجستير): أسماء صبر نعيمة العكيليّ، جامعة ذي قار ـــــ كلّيّة الآداب، 2016م.
- أشكال التواصل الاجتماعيّ في كتاب سيبويه: د. عمّارية حاكم، مجلّة آداب ـــ جامعة ذي قار، ع/21، 2017م.
- إشكاليّات القراءة وآليّات التأويل: د. نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافيّ العربيّ ـــــ المغرب، ط1، 2014م.
- أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة، تأسيس نحو النصّ: د. محمّد الشاوش، المؤسّسة العربيّة للتوزيع ـــ بيروت، ط1، 2001م.
- الافتراض المسبق بين اللسانيّات الحديثة والمباحث اللغويّة في التراث العربيّ والإسلاميّ: د. هشام إبراهيم عبد الله خليفة، دار الكتاب الجديد المتّحدة ـــ بيروت، ط1، 2021م.
- الأفق التداوليّ, نظريّة المعنى والسياق في الممارسة التراثيّة العربيّة: د. إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث ـــ إربد، ط1، 2011م.
- الاقتضاء اللغويّ في الخطاب القرآنيّ، دراسة تداوليّة (أطروحة دكتوراه): سجيّة طبطوب، جامعة محمّد لمين دباغين ـــ كلّيّة الآداب واللغات، 2022م.
- الانتصار لسيبويه على المبرّد: أبو العباس أحمد بن محمّد بن ولّاد التميميّ (ت332هـ)، تحـــ: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسّسة الرسالة ـــــ بيروت، ط1، 1996م.
- الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة، دراسة نحويّة تداوليّة: د. خالد ميلاد، جامعة منوبة والمؤسّسة العربيّة للتوزيع ـــ تونس، ط1، 2001م.
- أنظار تداوليّة في تحليلات الرضيّ النحويّة في شرحه لكافية ابن الحاجب (رسالة ماجستير): فريال قسيم بطاينة، جامعة اليرموك ـــــ الأردن، 2010م.
- البعد التداوليّ عند سيبويه: د. إدريس مقبول، مجلّة عالم الفكر ـــ الكويت، ع/1، مج/33، 2004م.
- التأويل النحويّ بين تعدّد القراءات وتسلّط القواعد: د. صاحب أبو جناح، مجلّة البحوث والدراسات الإسلاميّة ـــ مركز الوقف السنّيّ العراقيّ، ع/9، 2007م.
- تجليّات مفهوم التداوليّة في التراث العربيّ (رسالة ماجستير): موسى جمال، جامعة الجزائر ـــ كليّة الآداب واللغات، 2009م.
- التداوليّات وتحليل الخطاب، بحوث محكّمة: مجموعة مؤلّفين، إشراف: د. حافظ إسماعيليّ علويّ، ود. منتصر أمين، دار كنوز المعرفة ـــ عمّان، ط1، 2014م.
- التداوليّة البعد الثالث في سيموطيقيا موريس: عيد بلبع، مجلّة فصول ـــــ الهيئة المصريّة العامّة للكتّاب، ع/66، 2005م.
- التداوليّة اللغويّة، الاتّجاه والخصائص والعلاقات: د. مصطفى شعبان المصريّ، المكتب الجامعيّ الحديث ـــــ الإسكندريّة، ط1، 2020م.
- التداوليّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللسانيّ العربيّ: د. مسعود صحراويّ، دار الطليعة ـــ بيروت، ط1، 2005م.
- التداوليّة في الدراسات النحويّة: د. عبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب ـــ القاهرة، ط1، 2014م.
- التداوليّة والخطاب المسرحيّ، دراسة تنظيريّة تطبيقيّة، مسرح وليد إخلاصي إنموجا تطبيقيّا: عبد الرحمن محمّد يوسف، جامعة تشرين ـــ كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، 2011م.
- التراكيب النحوية من الوجهة التداولية (بحث): عبد الحميد السيّد، مجلّة مؤتة للبحوث والدراسات، مج/26 ، ع/24، 2001م.
- التركيبات الوظيفيّة، قضايا ومقاربات: د. أحمد المتوكّل، مكتبة دار الأمان ـــــ الرباط، ط1، 2005م.

- تعدّد الأوجه الإعرابيّة وعلاقتها بالمعنى في كتاب إعراب القرآن للنحّاس ت338ه (رسالة ماجستير): محمّد عقيل جبر أبو رغيف، الجامعة المستنصريّة ـــ كلّيّة التربية الأساسيّة، 2011م.
- تقويل المتكلّم في الدرس النحويّ، مقاربة تداوليّة: د. هاني كنهر العتّابيّ، دار أكاديموس ـــ بغداد، ط1، 2022م.
- تكوين العقل العربيّ: د. محمّد عابد الجابريّ، مركز دراسات الوحدة العربيّة ـــ بيروت، ط10، 2009م.
- الحجاج في الدرس النحويّ: د. حسن خميس الملخ، مجلّة عالم الفكر ـــ الكويت، ع/2، مج/40، 2011م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جنّيّ الموصليّ (ت392ه)، تح: محمّد عليّ النجّار، دار الشؤون الثقافيّة العامّة ـــ بغداد، ط1990،4م.
- الخطاب القرآنيّ دراسة في البعد التداوليّ: د. مؤيّد آل صوينت، مكتبة الحضارات ـــ بيروت، ط1، 2010م.
- دراسات في اللسانيّات العربيّة (بنية الجملة العربيّة ـ التراكيب النحويّة والتداوليّة ـ علم النحو وعلم المعاني): د. عبد الحميد السيّد، دار ومكتبة الحامد ـــ عمّان، ط1، 2004م.
- شرح التسهيل: ابن مالك الأندلسيّ ت672ه، تحـ: د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمّد بدوي المختون، دار هجر ـــ القاهرة، ط1، 1990م.
- شرح المفصّل: موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643ه)، تحـ: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة ـــ بيروت، ط1، 2001 م.
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ (ت368ه)، تحـ: أحمد حسن مهدليّ، عليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة ـــ بيروت، ط1، 2008م.
- الشرط والإنشاء النحويّ للكون، بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات: د. محمّد صلاح الدين الشريف، منشورات كلّيّة الآداب، جامعة منوبة ـــ تونس، 2002م.
- الضمنيّ في القول، بحث في أسسه النحويّة والتداوليّة: د. نجوى بن عامر، الدار التونسيّة للكتاب ـــ تونس، ط1، 2020م.
- العلاقات المعنويّة في البنية النحويّة، مقاربة لسانيّة: د. عبد السلام عيساويّ، المطبعة الرسميّة للجمهوريّة التونسيّة، ط1، 2010م.
- علم الدلالة إطار جديد: ف. ر. بالمر، ترجمة: د. صبري إبراهيم السيّد، دار المعرفة الجامعيّة، ط1، 1995م.
- الفكر اللسانيّ التداوليّ قراءات في التراث والحداثة: د. محمّد عديل عبد العزيز، عالم الكتب الحديث ـــ إربد، ط1، 2016م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت180ه، تحـ: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ ـــ القاهرة، ط3، 1988م.
- كتب تأويل القرآن للشريفين الرضيّ (ت406ه) والمرتضى (ت436ه) مقاربة تداولية (أطروحة دكتوراه): محمّد جواد كاظم، الجامعة المستنصريّة ـــ كلّيّة الآداب، 2017م.
- اللسانيّات التداوليّة في الخطاب القانونيّ، قراءة استكشافيّة للتفكير التداوليّ عند القانونيّين: د. مرتضى جبّار كاظم، منشورات ضفاف ـــ الرباط، ط1، 2015م.
- اللسانيّات الوظيفيّة، أصابع مختلفة ليد واحدة: مجموعة مؤلّفين، إشراف وتحرير: د. حسن خميس الملخ، عالم الكتب الحديث ـــ إربد، ط1، 2018م.
- اللغة ودلالاتها، تقريب تداوليّ للمصطلح البلاغيّ: محمّد سويرتيّ، مجلّة عالم الفكر ـ الكويت، ع/3، مج/28، 2000م.
- متضمنّات القول ومراجعها النحويّة: د. نجوى بن عامر، أعمال الندوة العلميّة الثانية: (الإحالة وقضاياها في ضوء المقاربات اللسانيّة والتداوليّة)، كلّيّة الآداب، جامعة القيروان، 2006م.
- مراعاة المخاطب في الأحكام النحويّة في كتاب سيبويه: د. كريم حسين ناصح الخالديّ، مجلّة المورد، ع/3، مج/30، 2002م.
- المشيرات المقاميّة في اللغة العربيّة: د. نرجس باديس، مركز النشر الجامعيّ ـــ تونس، 2009م.
- معجم تحليل الخطاب: باتريك شارودو، ودومينيك منغنو، ترجمة: د. عبد القادر المهيريّ، وحمّادي صمّود، دار سيناترا، المركز الوطنيّ للترجمة ـــ تونس، 2008م.

- المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربيّة: د. محمّد محمّد يونس عليّ، دار المدار الإسلاميّ ـــ بيروت، ط2، 2007م.
- مغامرة المعنى من النحو إلى التداوليّة، قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزوينيّ: د. صابر الحباشة، صفحات للدراسات والنشر ـــ دمشق، ط1، 2011م.
- مفردات ألفاظ القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمّد الراغب الأصفهانيّ (ت502ه)، تحـ: صفوان عدنان داوديّ، دار القلم ـــ بيروت، ط1، 1992م.
- المقارباتُ التداوليّة في شرح السيرافيّ على كتاب سيبويه (رسالة ماجستير): عمّار إحسان عبد الله الخزاعيّ، جامعة القادسية ـــ كلّيّة التربية، 2013م.
- المقاربة التداوليّة في تفسير الكشّاف (أطروحة دكتوراه): كاظم فاضل هادي، جامعة القادسيّة ـــ كلّيّة التربية، 2020م.
- مقدّمة في علمي الدلالة والتخاطب: د. محمّد محمّد يونس عليّ، دار الكتاب الجديد المتّحدة ـــ بيروت، ط1، 2004م.
- المكوّن التداوليّ في النظريّة اللسانيّة العربيّة، ظاهرة الاستلزام التخاطبيّ أنموذجا (أطروحة دكتوراه): ليلى كادة، جامعة الحاج لخضر ـــ كلّيّة الآداب واللغات، الجزائر، (د.ت).
- ملامح التداوليّة عند النحويّين: مجموعة مؤلّفين, تحرير: د. عرفات فيصل المنّاع, سلسلة دراسات محكّمة في اللغة والأدب والنقد, مؤسّسة السيّاب ـــــ لندن, ط1, 2021م.
- ملامح المنهج التداوليّ في الآراء النحويّة الكوفيّة (أطروحة دكتوراه): بدرية ناصر عبد سعيد الحميديّ, الجامعة المستنصريّة ـــــ كلّيّة التربية، 2018م.
- من إشكاليّات العلاقة بين النحو والتداوليّة: نرجس باديس، حوليّات الجامعة التونسيّة، كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات، جامعة منوبة، ع/59، 2014م.
- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيليّ (ت581هـ)، تح: د. عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد عوض, دار الكتب العلميّة ـــ بيروت، ط1، 1992م.
- نحو التيسير، دراسة ونقد منهجيّ: د. أحمد عبد الستّار الجواريّ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ ـــ بغداد، 1984م.
- النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ: د. محمّد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، 2000م.
- النظريّة التداوليّة وأثرها في الدراسات النحويّة المعاصرة: أحمد فهد صالح ياسين، عالم الكتب الحديث ـــ إربد، ط1، 2015م.
- نظريّة النحو العربيّ في ضوء مناهج البحث اللغويّ الحديث: د. نهاد الموسى، دار البشير ـــ عمّان، ط2، 1987م.
- الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة: د. أحمد المتوكّل، الدار البيضاء ـــ المغرب، ط1، 1985م.
- الوظيفيّة في كتاب سيبويه: د. رجاء عجيل الحسناويّ، مكتبة العلّامة ابن فهد الحلّي ـــ كربلاء، ط1، 2015م.